NASS
مـــركـــز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

العـــراق والـولايـات المتحـدة الأمـريـكيـــة
دراسـة في مسـتقبل مضامين الأرتبـاط

د. محمـد وائـل القيـسـي

3 ابريل/ نيسان 2017

Noon Association
for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

المقدمة :

تتميز العلاقات الدولية الفاعلة، بمدى الأهمية التي يحوزها كل من طرفي العلاقة في مدرك الأخر، والتي يتحدد في ضوئها مدى عمق تلك العلاقة وفاعليتها من عدمها. لاسيما تلك الاطراف التي تمتلك موارد قوة إستراتيجية تعد سلعة الإستدامة لوقود القوة وقدرة الدول على الفعل، فضلاً عن الموقع الجيوإستراتيجي الذي تحوزه، وضمن ذات الأعتبار، تعد المصلحة، فضلاً عن القوة المحرك الأساس في السير بالعلاقة نحو الأمام ضمن نطاق الحركة وردة الفعل .

ينسحب هذا الحديث تماماً على العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأمركية والعراق، ذلك إن الإدراك الأمريكي بعمق أهمية العراق في الفكر الإستراتيجي الأمريكي ، افضى إلى إيلائه أهتمام أمريكي خاص، ومنذ فترة ليست بالقصيرة. فضلاً عن أن منطق توسع الأمم أو تراجعلها الذي يعتمد في حد ذاته على فاعليتها الداخلية وأثرها في الفاعلية الخارجية سيدفع الدول للسير باتجاه بناء وتعميق علاقاتها مع دول مهمة لها من منظور جيوستراتيجي، لتعزيز وإدامة مراكز قوتها اقليمياً وعالمياً، لاسيما إذا ما كانت العلاقة ما بين هذه الدول ليست بالقوة المتكافأة ، وهو ما يدفعها أحياناً لقبول تلك العلاقة إنطلاقاً من قانون القوة وطبيعته، ناهيك عن حاجة العراق للقوى الكبرى أيضاً، ومنها الولايات المتحدة الامريكية، في مواجهة الأزمات التي تعصف به ، وفي ظل وجود أتفاقيات ذات إطار أستراتيجي في العلاقة ما بين الطرفين ، تحدد نوع وطبيعة تلك العلاقة ومألاتها المستقبلية .

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : ثمة علاقة طردية موجبة ما بين الحاجة والإدراك في علاقة الولايات المتحدة الامريكية بالعراق، فكلما أدركت الإدارة الامريكية الأهمية الإستراتيجية التي يجوزها العراق لتطلعاتها المستقبلية في إدامة مركز قوتها، وإدرك العراق بذات الوقت حاجته لها ايضاً، لإعادة هيكلة بناء الدولة على أسس من التعاون والمصالح المشتركة وإنطلاقاً من أحترام السيادة المتبادلة، كلما تعمقت الحاجة في إحتوائه بعلاقة ذات أمد طويل مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي ضوء هذه الفرضية ، سيتم تناول الموضوع وفق المحاور التالية :

العلاقات الأمريكية – العراقية: الماضي والحاضر .

أهمية العراق في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

أهمية الولايات المتحدة الأمريكية في الفكر الإستراتيجي العراقي .

مستقبل مضامين الارتباط الأمريكي بالعراق.

العلاقات الأمريكية – العراقية :الماضي والحاضر:

يخطئ من يضن أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق حديثة التكوين، أو أنها تمتد لفترة ليست بالبعيدة. ذلك أن أية عودة لملفات التاريخ ستكشف لنا أن علاقة الطرفين تعود إلى تاريخ بعيد لا يقل عن قرن من الزمان . ففي عام 1889 قررت الحكومة الأمريكية تعيين قنصل لها في بغداد، إدراكاً منها الأهمية التي يشكلها هذا البلد ضمن حسابات الجغرافية والأقتصاد .

وإنطلاقاً من ذلك أتسعت محركات العلاقة ما بين الطرفين بدءً من المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى، حيث تم التأكيد الأمريكي على اهمية العراق في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس في ايار 1919، بعد انتهاء عملية تقسيم أملاك الإمبراطورية العثمانية. وكانت الولايات المتحدة تؤيد ضرورة أستقلال العراق، تلا ذلك قيامها بتصدير السلاح له في العهد الملكي بعد قيام المملكة العراقية عام 1921، إلا أن العلاقة الأمريكية العراقية ما لبثت أن تراجعت نوعاً ما بعد الأعتراف الأمريكي بقيام "إسرائيل"، لتتعمق فجوة الخلافات بعدها بصفة أكثر، لاسيما بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، وميل القيادة العراقية أنذاك للأتحاد السوفييتي بدلاً من الغرب الامريكي.

شهدت العلاقات الأمريكية العراقية فترة أشد نفوراً من سابقاتها تمثلت بوقوفها إلى جانب "إسرائيل" ضد الدول العربية في حروب 1967، وكذلك 1973، وحصول "إسرائيل" على كافة أنواع الدعم الغربي من الأسلحة والاعتدة، فضلاً عن الدعم الاقتصادي، الأمر الذي أحدث نوع من التكافؤ في قوتها مع العرب، إن لم نقل تفوقها النسبي عليهم .

ما أن دخل العراق للكويت في أب 1990، حتى أنتقلت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق الى مرحلة عداء رسمي ، نتج عنه شن حرب ضد العراق قادتها الولايات المتحدة بمساندة أكثر من 30 دولة أجنبية وعربية لأخراجه من الكويت، أثر تعرض المصالح الأمريكية في الخليج لضربة في الصميم، واستمرت حالة العداء بفرض الولايات المتحدة الأمريكية عبر منظمة الأمم المتحدة حصار أقتصادي جائر ضد العراق، إلى أن قررت الإدارة الامريكية في زمن جورج بوش الابن أحتلال العراق عام 2003، ليدخل العراق مرحلة جديدة من الفوضى وغياب السلطة والأمن أستمرت أيضاً لفترة طويلة ، حتى قررت إدارة الرئيس الامريكي أوباما عام 2008 ترتيب داخل عراقي أفضل، نوعاً ما، يمهد لأنسحاب القوات العسكرية الامريكية منه عام 2011، لاسيما بعد أن تم ربط العراق بالولايات المتحدة بأتفاقية ذات أطار إستراتيجي منذ العام 2008. ليترك العراق بعد الأنسحاب مُنفتحاً أمنياً على تدخلات دول أقليمية وحتى دولية في شؤونه الداخلية في ظل تقاطع مصالحها ، وتطلعاتها المستقبلية من مشاريع وأهداف فيه.

تزامن ذلك مع ضُعف شديد في علاقة إدارة باراك أوباما ببغداد، في ظل النهج الجديد المتبع لهذه الإدارة والمتمثل بالقوة الذكية Smart Power لتصحيح مسار الإدارة السابقة لها في تقليل الخسائر المادية والبشرية في العراق، الأمر الذي افضى إلى حالة أمنية غير مستقرة وفجوات كبرى مهدت لأختراقها من قبل تنظيمات متطرفة "الدولة الإسلامية : داعش" ، والتي دمرت ثلث مساحة العراق من جانب البنى التحتية والأقتصاد، ناهيك عن عملية القتل المنظم بحق المواطنين في العراق.

أما في البداية الاولى من عهد الإدارة الأمريكية الجديدة والمتمثلة بإدارة ترامب في 20 يناير 2017، فقد حضي التركيز الأمريكي على العراق ببعد جديد، يختلف تماماً عن الإدارة السابقة، إنطلاقاً من رؤية الإدارة الجديدة بضرورة معالجة أخطاء الإدارة الأمريكية السابقة في إهمال وضع العراق، وهو ما تجسد في زيارات رسمية متبادلة لأكثر من شخصية أمريكية وعراقية رفيعة، أنتهت بزيارة رسمية جمعت من هم في قمة المسؤلية لكلا البلدين، مُتمثلة بلقاء رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في واشنطن بتاريخ 20 مارس 2017، بناءً على دعوة رسمية ، لمناقشة مُجمل تفاصيل مُستقبل الوضع العراقي

في ظل بدء نهاية حربه مع " الدولة الإسلامية : داعش"، وإنطلاقاً من إدراك كلا الطرفين لحاجتهما للأخر، وإن كانت بنسبة غير متكافئة.

أهمية العراق في المدرك الإستراتيجي الأمريكي:

تتمحور أهمية العراق في الفكر الإستراتيجي الامريكي في ثلاث جوانب ذات بعد جيوستراتيجي، تتمثل بالأتي:

أولاً: المكانة الإستراتيجية للعراق : إذ يحتل العراق موقعاً إستراتيجياً و جيوبولتيكيا مميزاً في قلب منطقة الشرق الأوسط، بمساحته الجغرافية، وجواره لدول مهمة، فضلاً عن إطلالته البحرية على الخليج العربي، ولما لها من أهمية حيوية نابعة بالدرجة الأساس من الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي ذاته، بموارده و موقعه ايضاً كطرق ملاحة عالمية لسلعة النفط الإستراتيجية.

وما يدعم حديثنا عن مكانة العراق وأهميتها، تلك النظريات العالمية لرواد الفكر الجيوبولتيكي الحديث، إذ يمثل العراق جزءاً من هلالاً يحيط بالقلب الروسي، طبقاً لنظرية "الإطار الأرضي أو الحافة Ram Land " لسبيكمان ، وطبقاً لهذه النظرية ، فإن من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف "المناطق الساحلية والهلال" يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم .

وبذات الأتجاه يذهب المفكر الجيوبولتيكي هالفرد ماكندر بإستشراف مستقبل كبير للعراق ضمن دول المنطقة، في نظريته المعروفة بأسم " قلب العالم"، إذ وضع العراق ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض التي تتخلص في أن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على فلب الأرض سيسطر على العالم.

ولم يشذ "سفرسكي" عن سابقيه في إيضاخ أهمية موقع العراق ضمن نظريته "القوة الجوية مفتاح البقاء" ، إذ يقع العراق حسب هذه النظرية ضمن منطقة المصير التي هي من أهم المناطق في العالم من حيث السياقات الإستراتيجية، بحيث أن من يحسم المعركة الجوية في هذه المنطقة يحسم الموقف كله لصالحه ويهيمن على العالم.

كل هذه المُعطيات الجغرافية التي يتمتع بها العراق ضمن خارطة الإستراتيجية العالمية، جعلت منه مُدعاة لتشغيل مفاعيل الفكر الإستراتيجي العالمي تجاهه بالأهتمام، ولعل أدقها دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي بالذات، وهو ما أفصح عنه أكثر من مسؤول أمريكي في أكثر من مناسبة ، فهذا "بروس رايدل" مساعد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون لشؤون الشرق الأوسط ، قال بحق العراق : "إن من بين الأسباب التي تجعل من العراق مهماً إلى هذا الحد للولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة والعالم بأسره، أنه يتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي، إذ يقع على حدود إيران وتركيا وسوريا والأردن والعربية السعودية والكويت..وإن هذه الأهمية الجغرافية الإستراتيجية مازالت اليوم كما كانت في الماضي".

ثانياً: الأهمية الأقتصادية : يتجلى عمق الأهتمام الأمريكي بالعراق إلى ما يحوزه من موارد وثروات، ولعل أهمها سلعة النفط الإستراتيجية ، التي تمثل عصب حياة الدول الصناعية في أوقات السلم والحرب. فضلاً عن ما يمثله العراق من أسواق كبيرة تستوعب السلع والبضائع للشركات الأمريكية والغربية عامة .

تتسم المحطات التاريخية التي تؤشر الأهتمام الأمريكي بالنفط العراقي بالكثيرة، ولعل أولها مطالبة الولايات المتحدة بالحصول على أمتيازات في حقول نفط الموصل العراقية عقب الحرب العالمية الأولى وأثناء تقسيم املاك الأمبراطورية العثمانية ما بين بريطانيا وفرنسا. وفي مؤتمر الصلح المنعقد في باريس في ايار 1919 جاء التأكيد الرسمي الأمريكي، على اهمية نفط المنطقة ولاسيما العراقي منه، وضرورة إسهام الشركات الامريكية بأستغلاله، وبالفعل تم التوصل إلى أتفاق بين مجموعة الشركات الأمريكية والأنغكلو بيرشان و رويال دوتش شل في العام 1922 على أساس مبدأ المشاركة الأمريكية.

وبذات التوجه، عملت الولايات المتحدة على تشكيل تكتل من شركات النفط الأمريكية سمي بـ "الشقيقات السبع" • لمواجهة الشركات البريطانية في منطقة ما بين النهرين الغنية بالنفط، وبعد سلسلة من المفاوضات وبجهود امريكية لالغاء التفرد البريطاني الفرنسي بالمنطقة ، تم إحلال "سياسة الباب المفتوح " والتي تعني ان الباب يجب أن يكون مفتوحاً لأي شركة ولجميع الشركات التي تهتم بأمتيازات النفط في العراق، وحفظ مصالح الولايات المتحدة في الاراضي المسلوخة عن الدول العثمانية.

•- "الشقيقات السبع " هي الشركات النفطية الكبرى التي سيطرت على التنقيب والتسويق والتكرير لعقود حتى الستينيات، وهي كل من تكساكو الأمريكية ، نيو جيرسي، إيكسون الأمريكية، موبيل أويل الأمريكية، جلف أويل الأمريكية، سوكال الأمريكية، وشركة شل الهولندية- البريطانية.

أعقب ذلك توقيع اتفاقية الخط الأحمر، مابين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني 1928، على خريطة للشرق الأوسط ظهرعليها خط احمر يحيط بالعراق وشبه الجزيرة العربية(بأستثناء الكويت) وفلسطين ولبنان وسوريا، وبذا عرفت بأتفاقية الخط الأحمر. بموجبها تم الاتفاق على ان لا يكون هناك اي نشاط انفرادي لأطراف الاتفاقية داخل هذه المنطقة، وان القانون الانكليزي هو الحاكم لهذه الاتفاقية.

هكذا استمر وضع النفط العراقي تحت الشركات الاجنبية الى ان جاءت ثورة مايس 1941، بأستقلال العراق سياسياً وإنهاء التبعية السياسية لبريطانيا، والتطلع للإستقلال الأقتصادي ايضاً ، فبدأت مطالبات بتخلي الشركات الاجنبية عن 60 % من مجموع مناطق امتيازاتها، بالإضافة الى مضاعفة انتاجها وإنشاء مصافٍ للنفط في العراق، وبعد مفاوضات دامت ثلاث سنوات أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (80) وتضمن انتزاع (99.5%) من مناطق الأمتياز التي لم تستثمرها هذه الشركات ، ولم تسمح للعراق أيضاً بأستثمارها وإيداعها بيد الحكومة. وأمتداداً لذلك ، تمكنت السلطات العراقية عام 1964 من تأسيس شركة النفط العراقية INOC ، وعقد في العام 1969 أتفاق عام بينها وبين السوفييت ، ونجح العراق بمساندة السوفييت في تأميم النفط العراقي في 1 حزيران 1972.

جسد العام 1973، قمة التقاطع في المصالح الأمريكية – العراقية عقب أستخدام الدول العربية النفط كسلاح في المواجهة مع "أسرائيل" والغرب الساند لها. الأمر الذي أربك الولايات المتحدة الى درجة أعلن فيها الرئيس الأمريكي أنذاك "جيمي كارتر: 1976- 1980" مبدأه المعروف بـ (مبدأ كارتر) ، والذي بموجبه عدت الولايات المتحدة الأمريكية أن "أي محاولة من قبل قوة معادية لتقييد تدفق النفط في الخليج سوف تصد بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية". وأستمرت التقاطعات لفترة متباينة تخللها نوع من التغيير النسبي أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، لتدخل بعدها في مرحلة اشد عمقاً من الفتور تزامنت مع دخول العراق للكويت في اب 1990، وفرض الحصار الأقتصادي عليه، مع عقوبات ذكية، مروراً بأحداث 11 سبتمبر وأتهام العراق بالمشاركة في الضلوع فيها مع وصول تيار المحافظين الجدد للإدارة الامريكية، لينتهي الأمر بالاحتلال الأمريكي له عام 2003، ووضع كل مقدراته الأقتصادية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، خلال فترة جورج بوش الأبن.

أما في ظل إدارة باراك اوباما فقد كان هنالك مجال نوعاً ما للمناورة العراقية فيما يتعلق بتقليص قبضة الولايات المتحدة على الشركات النفطية الأمريكية في العراق، ليعاد التأكيد على اهمية العراق ونفطه الإستراتيجي بعد ذلك في ظل إدارة ترامب وضرورة تعزيز الوجود الإستثماري للشركات النفطية الأمريكية هناك ، فضلاً عن ضرورة تفعيل جوانب أستيراد الأسواق العراقية للبضائع الأمريكية المصدرة اليه، في إطار اتفاقيات بين الدولتين، كتلك المتعلقة بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية والأقتصادية ايضاً.

ثالثاً: الأهمية العسكرية : لا شك أن أحد اهم الدوافع الرئيسية للأحتلال الأمريكي للعراق كان قد تمثل بإيجاد موطئ قدم أمريكي فيه، يتيح لها الإمساك بأهدافها الشاملة لفترة أطول. إذ خططت الولايات المتحدة لأعتماد أستراتيجية جديدة تقوم على زج ثقل عسكري وسياسي لا يستهان به في العراق حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية فيه.

وبالرغم من وجود العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة فإنه وبحسب الرؤية الأمريكية كان ينبغي أن يكون العراق الصخرة التي تستعرض عليها أمريكا قوتها، وإقامة القواعد العسكرية والأستخبارية فيه تحت ذرائع ومبررات شتى. وهذا ما أكده صراحةً المفكر الأمريكي وأستاذ اللغويات "نعوم تشومسكي" بالقول "إن السبب الواضح لغزو العراق ما زال يجري تجنب إعلانه بشكل فج، وهو إقامة أول قاعدة عسكرية أمريكية في قلب أكبر مصدر للطاقة في العالم".

إذ ان العراق ظل يشكل حتى تاريخ احتلاله نقطة وهن في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، إذ شكل حالة انقطاع إستراتيجي للوجود الأمريكي العسكري في المنطقة، فمن الشمال تركيا والوجود الأمريكي الكبير في نطاق منظومة حلف الأطلسي، ومن الجنوب الوجود الأمريكي في الخليج، لذا كان من الضروري أحتلال العراق وفق دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي، ليكون بعد ذلك قاعدة أمريكية مضافة إلى القواعد المتواجدة في المنطقة .

أهمية الولايات المتحدة الأمريكية في الفكر الإستراتيجي العراقي :

تعد الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاكثر تأثيراً في السياسة الدولية، نتيجةً لما تمتلكه من مقومات القوة والتأثير، فهي الدولة الأولى عالمياً في النواحي العسكرية والأقتصادية والمعرفية، فضلاً عن التكنولوجية أيضاً، الأمر الذي جعل منها مُدعاة لسواها من دول العالم في إقامة علاقات دولية معها، إنطلاقاً من الحاجة المتبادلة في إطار المصالح المشتركة.

وقدر تعلق الأمر بالعراق، فهو بحاجة ماسة لأية علاقة مُتزنة مع أي من القوى الدولية الكبرى، تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بالتأكيد، لاسيما وأنه يمر بمرحلة صعبة في ظل ظروف أقتصادية قاسية، وتحديات أمنية جسيمة، تضع مستقبله على المحك. ونتيجة لذلك يدرك العراق تماماً مدى الاهمية التي تمثلها واشنطن لبغداد، أنياً ومستقبلياً وبجوانب مهمة .

ذلك إن الرؤية الموضوعية تدفعنا إلى القول ، بأن العراق يدرك تماماً أن الولايات المتحدة الأمريكية تمسك بخيوط مهمة فيه أقتصادياً وأمنياً، فقد أستنجد العراق بالولايات المتحدة أقتصادياً في أكثر من مرة لدعم الاقتصاد العراقي ولو بقروض مساندة له، تفادياً لانهيار المنظومة الاقتصادية، لاسيما بعد الانخفاض الكبير الذي أصاب أسعار النفط العالمية والذي أنعكس بشكل مباشر على العراق وميزانيته المُتعثرة، كونه بلد ذو أقتصاد ريعي " وهو ذلك الاقتصاد الي يعتمد في أغلبه على سلعة أستراتيجية واحدة ، كما هو الحال مع النفط العراقي، إذ يشكل 98% من عائدات الدخل القومي العراقي" . كما يتمسك العراق بالولايات المتحدة الامريكية بشكل أكبر أمنياً، إذ تلعب واشنطن دوراً كبيراً في هذا المجال، والمؤشرات على ذلك كثيرة، فهي من قام بتسليح وتدريب القوات العراقية، وإمدادها بالدعم اللوجستي المباشر، منذ السنوات الاولى للأحتلال وإلى الأن ، وهي من تشرف وبشكل مباشر ايضاً في عمليات تحرير المدن العراقية من (الدولة الإسلامية: داعش) ، لابل تشارك أيضاً بقطعات برية ساندة للقوات العراقية في حربها ضد (الدولة الاسلامية : داعش). فضلاً عن حاجة العراق للدعم الأمريكي في أنتشاله من التدخلات الأقليمية في شؤونه الداخلية، واثر ذلك على سيادته وأستقلاله وأدائه الخارجي، وحاجته أيضاً للدعم الدبلوماسي الدولي لأعادة العراق إلى دوره السياسي الأقليمي في المنطقة بعد إستقراره أمنياً واقتصادياً.

مُستقبل مضامين الارتباط الأمريكي بالعراق:

ثمة عناوين مُهمة تشكل مضامين حقيقة تربط العراق بالولايات المتحدة الأمريكية مُستقبلاً ، تتمثل بالأتي :

أولاً : الأرتباط الأقتصادي : ما من شك أن الولايات المتحدة تدرك بعُمق مدى أهمية الموارد الأقتصادية التي يحوزها العراق لاسيما النفط، إضافةً إلى الموارد الأخرى، وبذا تتطلع إلى أن يكون لها النصيب الأكبر من الأستثمار في هذا الجانب، في ظل العلاقة الإستراتيجية التي تربطها به، وعبر تهيئة ظروف مناسبة تسمح لها بترسيخها بشكل أكثر عمقاً من السابق . وهو ما وجدناها في إدارتي جورج بوش الأبن، وباراك أوباما من بعده، لكنه أرتكز بشكل أكبر في ظل إدارة دونالد ترامب، الذي صرح في أكثر من مناسبة بضرورة وضع النفط العراقي تحت التصرف الأمريكي، أثناء حملته الأنتخابية، وكذلك طرحهِ بعد الفوز لمشروع "النفط مقابل الأعمار في العراق" على الكونغرس الأمريكي، والذي جاء بمائة بند، إذ ينص المشروع على ان تدخل الشركات الامريكية وبقوة في العراق ، للبدء بعملية الاعمار وان تقوم بتوزيع اعمال صغيرة ومتوسطة على شركات عربية وعراقية، بالاضافة الى ان المشروع يسمح للدول التي شاركت بالحرب ضد (تنظيم الدولة الإسلامية: داعش) بالاستفادة من عملية الاعمار من خلال منحها مشاريع كبيرة تحددها اتفاقية بين الولايات المتحدة الامريكية وتلك الدول، وان يكون العراق شريك فيها . ويضمن المشروع حقوق الشركات الامريكية من خلال تحويل اموال النفط الى ارصدتها، وان تستفيد الحكومة الامريكية من هذه الاموال ايضا، وفق الالية التي يتم الاتفاق عليها، فضلا عن تشغيل المئات من الامريكيين من خبراء ومدراء ومهندسين واختصاصات اخرى في تلك المشاريع ، وتم تحديد نسبتهم بـ (20%) بكل مشروع . ومن أهم الفقرات التي نص عليها المشروع أيضاً والتي من الممكن ان تساهم بتعزيز موازنة الجيش الامريكي، ان تقوم القوات المتواجدة على الاراضي العراقية بعد تفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجية بين بغداد وواشنطن التي وقعت عام 2011 ، او من ضمن الاتفاقية الجديدة، بحماية المشاريع الكبيرة، دون التدخل بعمل الشركات، ويسمح لشركات الاعمار التعاقد مع شركات امنية لحمايتها ، وان تكون تلك الشركات امريكية حصرا.

أتساقاً لذلك تتطلع الإدارة الأمريكية الجديدة إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع العراق في مجال الطاقة بصورة عامة وشاملة، من خلال أتفاقيات ثنائية بعيدة الأمد، تعود بالنفع على الطرفين، لاسيما بعد أعلان العراق عن زيادة المخزون النفطي المكتشف بنسبة 25 في المائة منذ العام 2010، لينتقل الاحتياطي النفطي العراقي من 115 مليار برميل إلى 143.1 مليار برميل، وكما مبين في الشكل رقم (1)، وبذلك أصبح العراق يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من السعودية وفنزويلا وقبل إيران، وهو ما يُعزز موقفه داخل منظمة أوبك بشكل يفسح المجال لإعطائه حصة أكبر في التصدير، بعد زيادة أنتاجه تدريجياً، والذي وصل إلى 4.632 مليون برميل في تموز عام 2016، وكما في الشكل رقم (2). فضلاً عن تحقيق تقدم في مجال الأستثمارات عامة، لاسيما تلك التي تتعلق بالبنى التحتية للعراق وإعادة النهوض بها، فكما هو معروف إن ترامب هو رجل أقتصاد ويركز بعُمق على مسائل الربح والمنفعة في أي علاقة خارجية ذات بعد مُستقبلي، وبذا ليس بغريب على الإدراة الامريكية العدول عن قرارها السابق بضم العراق الى قائمة المحضورين من السفر الى الولايات المتحدة ، ذلك القرار الذي أعلن عنه الرئيس ترامب بداية تسلم الرئاسة الأمريكية، وبذا فإن إعادة رفع الحظر عن العراق فيه نوع من الدلالة للإشارة إلى المستقبل البعيد والمهم في العلاقة ما بين الطرفين، وحرية حركة دخول وخروج المستثمرين الأمريكان من والى العراق، واثر ذلك على مستقبل العلاقة بينهما .

ومن جانب أخر تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل العراق سوق لبيع وتوريد السلاح الأمريكي اليه، في ظل عمق الارتباط الامريكي به، إذ كشفت الولاياتُ المتحدة الاميركية في 23 أذار مارس 2017، عن حجمِ مبيعاتها للعراق من الاسلحة خلال الاثني عشر عاماً الماضية عبر برنامجِ المبيعات العسكرية الأجنبية التابع لوزارةِ الخارجية الأمريكية. وذكر بيانُ الخارجية الاميركية أن قيمةَ مشتريات العراق من الاسلحة الاميركية تفوق 22 مليارَ دولار منذ عام 2005، مشيراً الى أن العراقَ إشترى العامَ الماضي 36 طائرةً نوع أف 16، و 146 دبابة، و24 مروحية، و9 ناقلاتٍ جوية نوع "سي 130". ولفت إلى أن الكونغرس الأميركي كان قد خصص عام 2012 أكثرَ من 2 مليار دولار ضمن برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية لبناءِ قدرات العراق اللوجستية وتحقيقِ الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل وتدريبِ القوات الأمنية العراقية على المهنية وغيرها من التدريبات الأساسية.

شكل رقم (1) يوضح فيه حجم الاحتياطات المُثبة للعراق ضمن دول العالم النفطية بترتيب تسلسل حجم الأحتياطي العالمي بمليار برميل

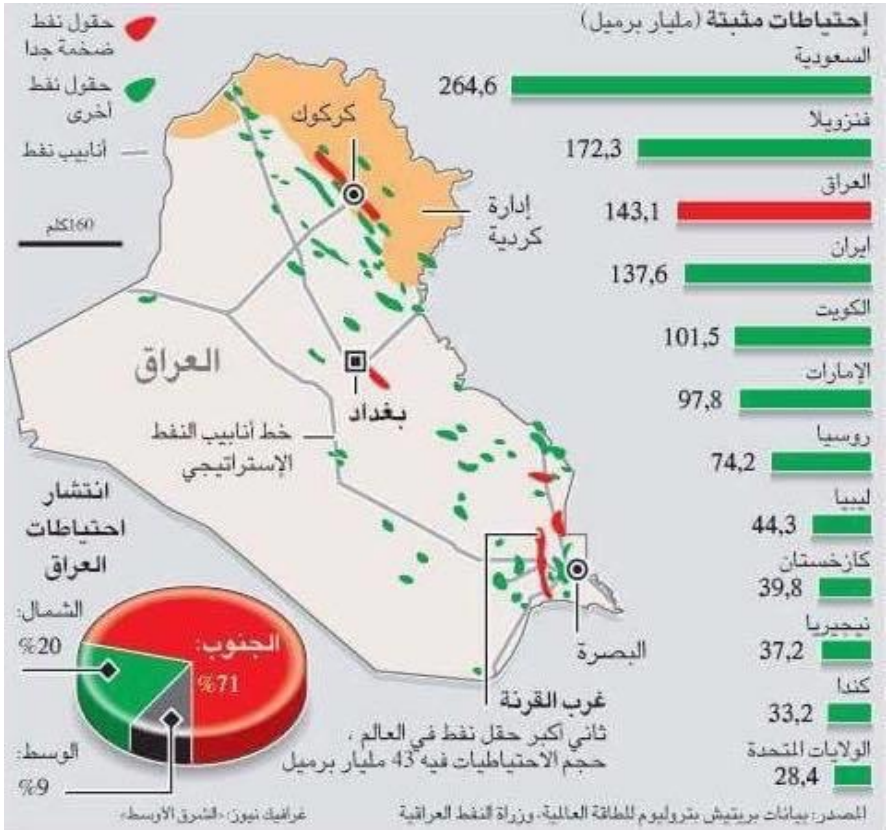

المصدر : وزارة النفط العراقية ، بالأعتماد على بيانات :BP World Energy2016

شكل رقم (2) يوضح تصاعد مُنحنى حجم الانتاج النفطي العراقي

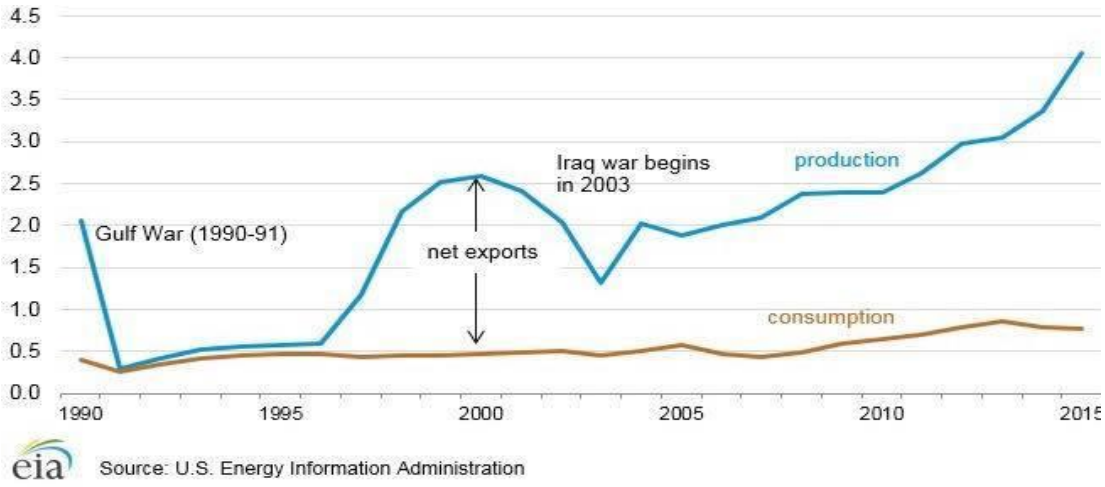

المصدر : إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وعلى الرابط التالي: https://www.eia.gov/petroleum /

ثانياً : الوجود العسكري الأمريكي في العراق :

يتعلق المضمون الثاني في الارتباط المستقبلي للعلاقة الأمريكية – العراقية بإعادة الإنتشار العسكري الأمريكي فيه ضمن حسابات الفكر الإستراتيجي العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذه المرة بوجود شبه دائم ، إذ يشكل العراق "حسب وجهة النظر الامريكية" فجوى إستراتيجية Strategic Gap يجب ملؤها عسكرياً، ذلك أن الوجود الامريكي في تركيا ينبغي ان يتعزز بامتداد جغرافي ميداني إلى الخليج العربي عبر العراق، لما لذلك من فوائد تعزز من مصالح الولايات المتحدة عبر الانتشار العسكري الأمريكي عالمياً، ضمن حسابات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة. وهو ما يجري التخطيط له في المرحلة الحالية وأمتدادها المُستقبلي .

أتساقاً لذلك، فقد أبدى الرئيس الاميركي الجديد دونالد ترامب، أسفه لانسحاب القوات الاميركية من العراق عام 2011، بالقول "ما كان علينا أبداً أن ننسحب"، وأننا بصدد إعادة التفكير فيه، تزامناً مع الدعم العسكري الكبير الذي تقدمه الولايات المتحدة للعراق والتفاهمات بشأن مستقبل هذه الأمور، وهو ما تعزز في اللقاء الذي جمعه برئيس الوزراء العراقي في 20 مارس 2017، وسبق ذلك تأكيد العبادي أثناء ندوة أقامها

(معهد السلام الاميركي) بواشنطن. ان "وتيرة الدعم الاميركي للقوات العراقية في معركتها لإستعادة مدينة الموصل من قبضة (الدولة الإسلامية : داعش) تسارعت منذ أن تسلمت الإدارة الجمهورية الجديدة دفة الحكم.

تنظر الإدارة الأمريكية الحالية إلى انه ثمة مخاطر حقيقية لمصالحها الأستراتيجية في العراق تقتضي المجابهة المباشرة عبر وجود عسكري قريب منها، بالإضافة إلى تمكين القوات العراقية من مجابهة اية مخاطر محدقة، وتعزيز روابط التعاون والتنسيق العسكري ، وهو ما نصت عليه المادة (27) من أتفاقية الأطار الإستراتيجي الموقعة بين الطرفين منذ العام 2008، والمتوقع إعادة النظر في تجديدها لاسيما في ظل إدارة ترامب وحرصها الشديد على توثيق العلاقة بالعراق أنياً وامتدادها المستقبلي. على أقل تقدير مسألة إبقاء قوات عسكرية تتولى مهام التدريب للقوات العراقية ، وبأعداد لايستهان بها ، تتكلف الحكومة العراقية بكل نفقاتها، في ظل عدم وجود إطمئنان إستخباراتي أمريكي لترك العراق دون تواجد أمريكي، سواء لمهام تدريبية أو لمهمات أخرى مستقبلية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدد الوقات الأمريكية المتواجدة حالياً على أرض العراق كانت قد تجاوزت الـ 6000 جندي ، لأغراض ومهمات متعددة ، ربما متفق على تواجدها ومهامها المحددة مع بغداد.

ثالثاً : العراق الدولة الحليف في المنطقة : تتطلع الإدارة الأمريكية الحالية إلى وضع صيغة جديدة في التعامل الإستراتيجي مع العراق ، تتجاوز فيها ذلك الأهمال النسبي الذي وقعت فيه الأدارة الأمريكية السابقة " أدارة باراك اوباما" في تعاملها معه، ذلك أن الأنغماس بقوة في علاقة واشنطن ببغداد، يعني من ضمن ما يعنيه ، تهيئة دولة جديدة بنظام جديد يتوافق نوعاً ما مع ما تتطلع إليه الإستراتيجية الامريكية في منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة، طبقاً لأستراتيجية ترامب الدولية "أمريكا أولاً" ، والتي تضع المصالح الأمريكية في مقدمة أي تحرك سياسي خارجي.

وبالرغم من أن الناحية الموضوعية تقتضي منا القول، بأنه لايمكن الحديث عن موضوع مُستقبل السياسة التي تربط العراق بالولايات المتحدة الامريكية بمعزل عن تلك المتغيرات والمعطيات الأقليمية، التي تتداخل فيها مصالح القوى الاقليمية التي تمثلها كل من إيران وتركيا والسعودية، إلا أن المهم والمتوقع في ذلك المستقبل القريب ومتغيراته، يتمثل بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية الوقوف بقوة إلى جانب العراق في إعادة ترتيب وضعه الداخلي وتقدير محددات جديدة له في تعامله الخارجي على اسس تختلف عن تلك

التي قامت عليها في وقت سابق. إلا أن لهذه السياسة حتماً أشتراطات ومصالح خاصة ضمن التكتيك والاداء الإستراتيجي الذي يرتأيه ترامب وإدارته الجديدة .

تسعى إدارة ترامب الى تقييد التدخلات الإقليمية في العراق عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة، ذلك أن اللقاء الأخير الي جمع العبادي بترامب لم يخل من تأكيدات أمريكية للعراق بالوقوف إلى جانبه بشكل أكبر، فضلاً عن مطالبة العراق بضرورة إعادة تعريف وقراءة جديدة لمسرح العلاقات الأقليمية يعطي زخماً أكبر للملكة العربية السعودية على حساب ايران وتدخلها في الشؤون الداخلية العراقية، كما لا يخفى أيضاً أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر تمثيل دبلوماسي في العراق، ممثلاً بسفارة كبرى في بغداد ، وعدد من الدبلوماسيين وغيرهم لبضعة آلاف داخل السفارة في بغداد ، الأمر الذي يضفي زخماً في العلاقات السياسية وأفاقها المستقبلية بين البلدين.

هكذا تتطلع واشنطن في ظل إدارة ترامب إلى علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع العراق، تضع مصالح الولايات المتحدة البراغماتية بصورة أكثر وضوحاً، دافعة ببغداد بذات الوقت إلى القبول بأضيق الخيارات المتاحة في ظل الحاجة الماسة لواشنطن في ترتيب الكثير من الملفات التي عجزت الحكومة العراقية على مجابهتها بقدرات ذاتية، تتمثل بمحاربة (الدولة الاسلامية :داعش)، وتحقيق إستقرار أقتصادي، وأستتباب أمني، و تحقيق تفاهمات داخلية وترتيبات سياسية تفضي إلى سياسة خارجية أكثر فاعلية، فضلاً عن التقليل من التدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية، وأحترام سيادة العراق وإستقلاله و وحدة أراضيه، كل تلك الأمور تعتمد على سياسية مرنة من بغداد في التعامل مع واشنطن بصورة تسمح لها بالحفاظ على سيادة العراق، وإن كانت لقاء مقابل من المصالح التي تتطلع الولايات المتحدة الى ترسيخها عبر أليات قانونية أو غير ذلك في العراق.

المصادر العلمية :

محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية في الخليج "دراسة مستقبلية" ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

محمد وائل القيسي، مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق، مجلة أراء حول الخليج، ابو ظبي، مركز الخليج للابحاث، العدد (73)، أكتوبر 2010.

شنا فائق جميل ، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولة التقسيم، عمان : دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، 2011.

مجموعة باحثين ، الخليج في سياق إستراتيجي متغير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.